على أن تعقد يومي الخامس والسادس من شهر مارس المقبل

رئيس مجلس الأمة رفع الجلسة التكميلية لعدم حضور الحكومة

السعدون: سمو رئيس الوزراء والوزير شريدة المعوشرجي أبلغاني بأن الحكومة لن تحضر

سعود العصفور: عدم الحضور مؤشر غير إيجابي ومدخل لخلاف كبير مع السلطة التنفيذية

النواب بانتظار عقد الجلسة

الرئيس يصل إلى القاعة «تصوير: صالح محمد»

النواب يبدأون بأخذ مقاعدهم

السعدون يعلن عدم حضور الحكومة ويرفع الجلسة

كتب أحمد الهديبان

رفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس الأربعاء لعدم حضور الحكومة.

وقال الرئيس السعدون إن سمو الشيخ الدكتور محمد الصباح رئيس مجلس الوزراء «أبلغني باتصال هاتفي بأن الحكومة لن تحضر الجلسة وكذلك أبلغني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بعدم حضور الحكومة للجلسة على أن تعقد يومي الخامس والسادس من شهر مارس المقبل».

وفي هذا الشأن نصت المادة «116» من الدستور في فقرتها الأخيرة على التالي: «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها».

وفي هذا الإطار، استغرب النائب سعود العصفور عدم حضور الحكومة جلسة اليوم التكميلية التي كان مقررا أن تناقش بعض القضايا المهمة وعلى رأسها تعديل قانون مفوضية الانتخابات وبرنامج عمل الحكومة، معربا عن أمله في حضورها جلسة 5 مارس المقبل.

وقال العصفور في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الحكومة لم تحضر جلسة اليوم المقررة سلفا لمناقشة برنامج عملها، وأبلغت رئيس المجلس بعدم حضورها ما أدى إلى رفع الجلسة.

وأضاف إن هذا التصرف مؤشر غير إيجابي لتعامل الحكومة مع المجلس، مبينا أن سبب عدم حضورها بحسب ما ذكر هو احتجاجا على شطب بعض الكلمات أو المداخلات من المضبطة في الجلسة الماضية.

واعتبر العصفور أن هذا التصرف هو مدخل لخلاف كبير مع السلطة التنفيذية، لاسيما ان السلطة التي تشارك في التصويت على أعمال المجلس يجب ان ترتضي بنتائج هذا التصويت سواء كان في صالحها أو ضدها.

وأشار إلى أن مجلس الأمة ارتضى في حالات وأمور عدة بنتيجة وقرارات التصويت سواء كانت في صالحه أو ضده.

وقال العصفور إن ما يثير الاستغراب والتعجب هو أن الحكومة التي كانت موجودة أثناء مناقشة الخطاب الأميري في مرحلة لاحقة لم تعترض اعتراضا رسميا على أي كلمة وردت.

وأضاف إنه «عندما تم التصويت على المضبطة من ناحية شطب بعض المداخلات لم تعترض الحكومة اعتراضا رسميا، بل شاركت بالتصويت، نعم هي رفضت ولكنها لم تعترض بشكل واضح ومباشر».

وأكد أنه من غير المقبول بأي شكل من الأشكال أن تأتي الحكومة اليوم لتعطل جلسات المجلس من خلال عدم حضورها.

وأوضح «أن البلد معطل بشكل كبير وفي العديد من القضايا كالتعيينات والترقيات والنقل والندب واعتماد خطط التنمية والمشاريع، ثم نأتي ونعطل البلد أكثر من خلال تعطيل عمل المجلس وتعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية».

ووجه العصفور حديثه إلى سمو رئيس الوزراء بقوله «نحن لا نملك رفاهية الانتظار فالوقت يتسارع ونحن نسابق الزمن، واذا لم تدرك أنت ووزراؤك والمجلس بأننا نسابق الزمن في التعامل مع الوضع الحالي في الكويت وسط اقليم متسارع لا ينتظر أحد، فإن الوضع بالكويت سيتدهور من سيء إلى أسوء» .

وشدد العصفور على ضرورة التزام الحكومة بتعاملها الدستوري واللائحي مع السلطة التشريعية التي لا تقل أهمية أو دور أو مسؤولية عن السلطة التنفيذية أو السلطات الأخرى، معتبرا أن تعاملها بهذه الطريقة غير مقبول.

وتمنى من الحكومة أن تقدم صورة أفضل للتعامل مع مجلس الأمة وليست بطريقة مكررة لسنوات سابقة أدت في نهاية الأمر إلى تأزيم الأوضاع في البلد وتدهوره في جميع المجالات.

وطالب العصفور، رئيس الحكومة والوزراء بأن يكونوا أكثر مسؤولية في التعامل مع السلطة التشريعية، داعيا إلى الاحتكام دائما إلى الديمقراطية وآلية التصويت في كل خلاف ينشأ بين السلطات.

وأعرب العصفور عن أمله في أن تكون جلسة 5 مارس المقبل، جلسة منتجة ومفيدة ويتخللها عمل برلماني جاد يقدم الكثير للشعب الكويتي، لاسيما أن هنالك قضايا كثيرة على جدول الأعمال.

وفي ختام تصريحه اعتبر العصفور أن نتائج استمرار التعطيل الحكومي لأعمال المجلس، لن تكون مرضية لأحد.

نقاشات بين النواب

القاعة خالية بعد مغادرة النواب

نفت قيامها بإنهاء خدمات أي شخص من الفئة المشار إليها

«أمانة مجلس الأمة»: لم نجدد لـ «البدون» المنتهية بطاقاتهم تلافياً لملاحظات «المحاسبة» ومرسوم «الجهاز»

أوضحت الأمانة العامة لمجلس الأمة أن ما يتم تداوله بشأن قيامها بإنهاء خدمات فئة المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» المنتهية بطاقاتهم الأمنية غير دقيق.

وأضافت الأمانة العامة في بيان صحافي أنها لم تقم بإنهاء خدمات أي شخص من الفئة المشار إليها، إنما قررت عدم التجديد لمن رفضوا تجديد بطاقاتهم الأمنية.

وأكدت الأمانة العامة أن ذلك يأتي تصحيحا وتلافياً لملاحظات ديوان المحاسبة والتزاما بالمرسوم الأميري رقم 467 لسنة 2010 الخاص بإنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وبينت أن مرسوم إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ينص على ضرورة وجود بطاقات أمنية صالحة للتعاقد مع الفئة المشار إليها.

وأكدت الأمانة العامة التزامها وحرصها على تنفيذ القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بملاحظات الجهات الرقابية الرسمية في الدولة في كافة تعاملاتها المالية والإدارية والقانونية.

كتاب ديوان المحاسبة

اللجنة أكدت أن التقرير النهائي سيدرج في جلسة 5 مارس

العصفور: التعديلات على قانون «ذوي الإعاقة» ستكون جاهزة قبل موعد التصويت

واصلت لجنة شؤون ذوي الإعاقة، في اجتماعها اليوم مناقشة المرسوم رقم (229) لسنة 2023 برد الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسترفع تقريرها على جدول أعمال جلسة 5 مارس المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب سعود العصفور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع اليوم كان رقم 11 للجنة وناقشت فيه مرسوم رد الاقتراح بقانون بتعديلات قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

وأوضح ان «الرد المشترك من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة شؤون ذوي الإعاقة وصل اللجنة وجاء من شقين الأول يبحث التكلفة المالية على ميزانية الهيئة والثاني يبين التكلفة وفق رد مؤسسة التأمينات».

وبين أن القانون يتحدث عن إجازة بمرتب كامل للمكلف الثاني الذي ترى اللجنة الفنية المختصة والهيئة ان المعاق في حاجة حقيقية لمكلف ثان.

وذكر العصفور أن «اللجنة بعد ان بحثت في الاجتماع ردود وزارة المالية والتأمينات ومرسوم الرد وما انتهى إليه من ملاحظات، واتفقت على ان تبقى بعض المواد كما هي بذات الصيغة التي انتهى إليها المجلس، وأن يتم تعديل بعض المواد أخذا بما ورد في مرسوم الرد بعين الاعتبار».

وأوضح انه في المادة الأولى تمت إضافة تعريف للمكلف برعاية الشخص ذي الإعاقة.

وأضاف العصفور أن هذه التعديلات ستكون جاهزة في تقرير اللجنة وسيكون على جدول أعمال المجلس في جلسة 5 مارس المقبل للتصويت عليه.